دور القروض المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق

بحث مستل من رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد-جامعة البصرة الموسومة (دور القروض المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٦)

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية

أ.د. منتظر فاضل سعد البطاط الطالبة: ازهار صاحب جياد

جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

Microfinance Projects in Iraq

Supervisior **By**

mntazir fadil saed albitat **aizhar sahib jiad**

AL -Basrah University ,Administration &Economics College , Department of Banking & Finance

دور القروض المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق

أ. د. منتظر فاضل سعد البطاط الطالبة : ازهار صاحب جياد

الملخص :

يعد التمويل الحكومي للمشروعات الصغيرة عبر برامج القروض الميسرة مصدر تمويلي رئيسِ ، يساعد في النهوض بمؤشرات الاقتصاد الكلي سواء في الدول النامية أو المتقدمة ، ويسعى هذا البحث للبحث عن معرفة مصادر التمويل لهذه المشروعات وأهم المعوقات والمشكلات المالية والتمويلية التي تواجهها وعلاقة تمويلها بالاقتصاد الكلي ، والى عرض مؤشرات الدراسة التحليلية لحجم تمويل المشروعات الصغيرة بالنسبة للقروض المصرفية للقطاعات التجاري والصناعي والزراعي ، كما سعى البحث إلى البحث عن أثر حجم تمويل المشاريع الصغيرة التجارية على تمويل المشاريع الصغيرة للقطاعات، والى معرفة واقع هذه المشروعات في العراق.

Abstract

Government funding for small projects through soft loans programs is a major source of funding, helping to promote macroeconomic indicators in both developed and developing countries. This study sought to find out the sources of funding for these projects, the main obstacles, financial and financing problems facing them, their macroeconomic relationship, Small Projects in Iraq. The study also sought to investigate the impact of small business finance on small sector financing and to know the reality of these small projects in Iraq.

المقدمـــة

تُعدّ المشروعات الصغيرة واحدة من الركائز المهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في معظم دول العالم المتقدمة والنامية . وتحتاج المشروعات الصغيرة بشتى أنواعها إلى مصادر التمويل سواء كان التمويل متوسط الأجل أم طويل الأجل ، للحفاظ على كيانها ومتابعة أعمالها ،لذا يجب توفير التمويل المناسب لهذه المشروعات وبشروط ميسرة من أجل تشجيعها على الاستمرار والنمو بشكل يخدم مصالحها ويسهم في زيادة كفاءة هذه المشروعات ضماناً لتحقيق المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتهيئة عوامل النمو الاقتصادي لتأمين استمرارية عملها في إطار بيئة تنافسية متوازنة تُلبي حاجات المجتمع من السلع والخدمات. كما أن توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة يُعدّ وسيلة لزيادة واستمرارية الإنتاج وفرصة للفئات الاجتماعية القادرة على العمل وذات المبادرة لإقامة مشروع مستقل يكون مصدراً للدخل المستمر مما يمنح أفراد المجتمع فرصاً أفضل لكسب الدخل .

وبناءً على ما تقدم فإن ضرورة السعي نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في العراق من خلال توفير التمويل المناسب لها، يعد خطوة ايجابية نحو دعم وتشجيع هذه المشروعات بما يخدم في تقديم يد العون المالي لتلك المشروعات ، لزيادة قدرتها على زيادة عدد معدلات التشغيل ، ثم زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق أهداف العملية الاقتصادية والاجتماعية .وعلى هذا الأساس فان البحث يركز على تمويل المشروعات الصغيرة وواقع هذه المشروعات في العراق.

مشكلة البحث: تؤدي المشروعات الصغيرة دورا في تحقيق التنمية الاقتصادية, وتتمثل المشكلة في معرفة الدور الذي تؤديه مصادر التمويل المتوفرة في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق . ويشتق من الاشكالية الرئيسة سؤالان فرعيان هما :-

١- -كيف يتم تمويل المشروعات الصغيرة

٢- ماهو الدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي؟

أهمية البحث: تظهر أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

فرضية البحث: هناك دور فعال وحيوي وايجابي للتمويل المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق.

هدف البحث: تقديم فكرة عن مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في العراق ومعرفة الدور الذي تؤديه هذه المصادر في تمويل المشروعات الصغيرة.

خطة البحث: لغرض إثبات فرضية البحث أو نفيها قسم البحث إلى مبحثين, فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات على النحو الآتي:

تناول المبحث الاول تمويل المشروعات الصغيرة, من حيث مفهوم تمويل المشروعات الصغيرة ومصادر تمويل المشروعات ومخاطر تمويل المشروعات. وينصرف المبحث الثاني الى توضيح واقع المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق.

المبحث الاول

تمويل المشروعات الصغيرة

أولاً: مفهوم تمويل المشروعات الصغيرة

المعنى العام للتمويل هو تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي , ان المشروعات الصغيرة تعتمد على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية فإذا الموارد الاقتصادية لم تكف لسد حاجتها تلتجئ إلى غيرها من الموارد او إلى ممن يملكون فائضاً من الأموال لسد العجز الحاصل لديها ومن هنا يتحدد المفهوم الخاص للتمويل وهو "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي, وقد يكون النقل مباشراً من مشروع إلى آخر او قد يكون بتدخل مؤسسات وسيطة "(عبد الحميد,٢٠٠٩, ١٦٥) ,كما ويعرف التمويل على انه"توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشروعات الاقتصادية وتطويرها وذلك في اوقات الحاجة اليها اذ انه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وان يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب ,فالهدف منه تطوير المشروعات العامة والخاصة في الوقت المناسب" (شاكر, تمارا رعد,٢٠١٨, ٢٠).

كما وعرف(GROVES R. CASTLE) نائب الرئيس في قسم البترول والمعادن في BANK CHEMICAL , تمويل المشروعات قائلاً " ان تمويل المشروعات, أو قروض المشروعات, هي تعبير عن الطرق المختلفة التي تستعملها البنوك التجارية لتمويل مشروعات جديدة , على أساس ان يكون التسديد من الدخل المتوقع تحقيقه من هذه المشروعات" (عقل, مفلح محمد, ٢٠٠٦, ص٣٠٢)

أما بخصوص مفهوم التمويل الصغير فقد عرف الاقتصادي(Otero 1999) التمويل الصغير بأنهٌ "توفير الخدمات المالية إلى الأفراد ذوي الدخل المحدود", تزايد أهتمام الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية المانحة للتمويل الصغير للأسباب الآتية : (نعيم, حسين شريف, ٢٠١٥, ص١٩)

السبب الأوّل والأهم:هو أن القطاع المصرفي قد أهمل أكثر من نصف سكان البلدان النامية, أو قدم أليهم خدمات أقل من المطلوب **السبب الثاني:** هو أن بإمكان المشروعات الصغيرة رفع مستويات معيشة الفقراء في معظم البلدان النامية, أما في البلدان المتقدمة فينظر إلى هذه المشروعات بأنها أداة من أجل المنافسة والحصول على حصة أكبر في الأسواق الدولية من خلال تطوير القدرات التنافسية لمنتجات هذه المشروعات, **السبب الثالث:** هو التحول نحو تنمية القطاع الخاص استجابة لتقليص دور الحكومة في الأنشطة الاقتصادية, وجعل التمويل الصغير جزءاً من الإستراتيجية العامة لتنمية القطاع الخاص. فضلاً عن **السبب الرابع** ان التمويل الأصغر أو الصغير يكون قادراً على التسديد من قبل المقترض ويكون بفائدة قليلة أو بسيطة.

ان من الأمور التي أدت إلى ظهور تمويل المشروعات الصغيرة يعود إلى انه القطاع الاقتصادي أهمل أكثر من نصف سكان البلدان النامية او قدم لهم أقل من المطلوب من الخدمات التي يحتاجون إليها وكذلك بإمكان المشروعات الصغيرة ان ترفع من المستوى المعيشي للفقراء في معظم البلدان النامية.

ثانياً: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة (الشريف, ايمان, متوافر على موقع الانترنيت)

يبدأ تمويل المشروعات الصغيرة او المتوسطة في بادئ الأمر من التمويل الذاتي عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة نفسه, ولكن بسبب انخفاض قدراتها على الادخار مما يحد من التمويل الذاتي المتاح مما يلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر تمويل أُخرى ,تتمثل هذه المصادر في :

١- مصادر رسمية :وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية وتتمثل بالجهات الآتية:

أ- البنوك التجارية (التمويل المصرفي): إذ يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا على وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,ويتم ترويج هذه القروض والسلف من مصادر استعمال المصرف أي من ميزانية المصرف التجاري ذاته

ب-الهيئات والمؤسسات المتخصصة: تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات المتخصصة ضمن القروض البنكية إلا ان مصدرها ليس البنوك وانما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية او شبه حكومية او غير حكومية ويكون من ابرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وانما دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية (الزراعية, والصناعية, والعقارية...الخ) ويكون نشاطها الابرز منصب في تقديم الدعم لهذه المشروعات .

٢- مصادر غير رسمية: (الريغثي,٢٠١٤, ص٤٤)

في ظل غياب الإطار القانوني والمؤسسي الذي من شأنه تسهيل مهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل الرسمي ، وضعف الاحتياطيات المالية المتحققة من نشاطها الإنتاجي ، فلا يوجد خيار أخر أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة اللجوء إلى الاقتراض من مصادر غير رسمية كالأقارب والأصدقاء ، ويتميز هذا النوع من الاقتراض ببساطة إجراءاته و شروطه الميسرة ، إلا أن المقترض غير الرسمي غالباً ما يتدخل في شؤون المشروع عندما يتعرض المشروع إلي الخسارة أو الفشل ، كما انه قد يمارس الضغط لتحويل قرضه إلي حصة في رأس مال المشروع عندما ينجح المشروع.

٣-التمويل شبه الرسمي (قمرالمللي,٢٠١٥,ص٤٣-٤٤)

ويتم من خلال الاعتماد في توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية وفي إقراضها على أساليب غير رسمية وذلك من خلال برامج او نظم فرعية ويشمل:

أ- نظم إقراض المجموعة: ويعني قيام المجموعة من الأفراد بتكوين (منظمة –جمعية) تجمعهم ويتم الحصول على التمويل اللازم لهم من المؤسسات المالية باسم الرابطة التي تقوم بتوزيع هذا التمويل عليهم على ان يكونوا متضامنين فيما بينهم لسداد عبْ التمويل والتزاماته

ب-التمويل التعاوني: ويتم عن طريق إنشاء جمعيات الادخار والائتمان التي تقوم على قبول الودائع والمدخرات من أعضائها ثم تقديم التمويل للأعضاء في ترتيبات معينة اما في صورة مستمرة او من خلال ما يعرف بجمعيات تناوب الادخار الائتمانية او ما يعرف بالصناديق الدوارة.

ج- التمويل عن طريق التسهيلات الائتمانية ويتم عن طريق قيام التجار بتمويل مستلزمات الإنتاج للمنتجين على ان يحصلوا مقابل ذلك على منتجات أو عن طريق الصناعات المغذية عن طريق توفير الخامات او التمويل اللازم من المصانع الكبرى لصغار المنتجين لإنتاج أجزاء من المنتج الذي تقوم به هذه المصانع

من خلال ما تم ذكره آنفاً من مصادر التمويل يتبين بأنه يتم تمويل المشروعات الصغيرة عن طريق مصادر تمويل ذاتيه ومصادر أُخرى غير ذاتية وكما يتم تمويلها من خلال المؤسسات المالية المتمثلة بالبنوك التجارية (التمويل المصرفي) إذ يقدم البنك قروضاً لهذه المؤسسات لسد حاجتها التمويلية مقابل حصول البنك على فوائد

من هذه القروض على وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة الأمد وقروض استثمارية طويلة الأمد وغالبا ما تكون القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , كما ويتم تمويل هذه المشروعات عن طريق مؤسسات حكومية او غير حكومية او شبه حكومية وتكون من ابرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وانما دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة ويكون نشاطها البارز هو تقديم الدعم لهذه المشروعات , كذلك يتم لجوء المشروعات الصغيرة إلى التمويل غير الرسمي عن طريق الأقارب او الأصدقاء كونه لا يحتاج إلى إجراءات وشروط معقدة وإنما سهوله في هذه الإجراءات إلا أن المقرض غير الرسمي غالبا ما يتدخل في شؤون المشروع ويمارس الضغط في حالة خسارة المشروع حتى يتم تحويل حصته في رأس المال المشروع في حالة نجاحه, كذلك يتم تمويل المشروعات عن طريق المصادر شبه الرسمية المتمثل بالمنظمات

ثالثاً: مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة

أ- **مفهوم المخاطرة:** لقد تنوعت مفاهيم المخاطرة نتناول منها مايلي:

المخاطرة لغة تعبر عن كلمة لاتينية Rescass تعني حدوث تغيير ما مقارنة بالحالة المستقرة او التوازنية, او حدوث انحراف عن النتائج المتوقعة فهي تصف مفهوم الانفصال لحالة منتظمة.

اما اصطلاحا فهو يعبر عن الالتزام الذي يتخلله عدم التأكد والشك مع احتمال تكبد خسائر.

١- (حمداني ,زهرة,٢٠١٢,ص٩)

عرفت المخاطرة حسب المفهوم العام وعلى وفق نظرية الاحتمالات بأنها عبارة عن فرضية حدوث عائد خلافا للعائد المتوقع

٢- (Weston, J., Besley, S. and Brigham, T,1996)

كما وعرفت أيضاً المخاطرة على انها هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا . كما وتعرف المخاطرة بأنها: الحالة التي يمكن معها وضع توزيع احتمالي بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وهنا يجب أن تتوافر معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع هذه الاحتمالات، وهذه تسمى بالاحتمالات الموضوعية (**حنفي ,عبد الغفار،ص٣٦٤)**

ب- أنواع مخاطر التمويل

هناك عدة مخاطر نذكر منها: ٥(العطية،٥، ص١٦٤-١٦١.)

١. **مخاطر عدم التسديد:** ويعد الخطر الأساسي المحتمل وقوعه من طرف المنشآت المالية لأنه يعبر عن عجز كلي أو جزئي للمقترض وهلاك كلي بالنسبة للمصرف، فهو الخطر الذي لا يحترم فيه المدين التزاماته عند وصول تاريخ الاستحقاق وهذا يحمل البنوك خسارة حقيقية بحيث يصبح هو الآخر في وضعية مدين اتجاه المودعين، وبالتالي فهو عاجز عن تحقيق الإيرادات والتدفقات المسبقة للقرض التي تم التنبؤ بها.

٢-**الخطر القانوني:** يرتبط هذا الخطر بالوضعية القانونية للمؤسسة، وكذلك ينوع النشاطات التي يمارسها (شرعي أو غير شرعي من الناحية القانونية) وعلاقتها بالمساهمين وبالغير. وعند قيام البنك بتحليل هذا الخطر يجب إن يقوم بدراسة شاملة حول الوضعية القانونية التي تقوم عليها المؤسسة ومن القواعد التي يجب

على البنك معرفتها حول المؤسسة هي: مدى سلطة المسيرين على المؤسسة. النظام القانوني الذي يحكم المؤسسة.السجل التجاري. وثائق الملكية أو الإيجار. علاقة المسيرين مع المساهمين.

٣- الخطر التجاري: وهذا في حالة ما إذا كانت المنافسة في السوق ونوعية البيانات والخدمات المقدمة مماثلة مع البيانات الأُخرى، وفي حالة البيانات ليست مماثلة مع متطلبات المستهلك.

٤-مخاطر أسعار الفائدة: (العلي,٢٠١٣, ١٦٠)

وتتمثل هذه المخاطر في تقلب أسعار الفائدة المستقبلية, فقد ترتفع أسعار الفائدة المفروضة على القروض بالسوق بعد أن يكون المصرف قد اتفق على منح قروض سابقة بأسعار فائدة أقل لمستوى المخاطرة نفسه الذي يتعرض له المصرف

٥-المخاطر الفنية (الحاج, طارق,٢٠٠٢, ٢٢-٢٣): وهي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة ان مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خططه.

ومن اجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب , لأنه غير مؤهل فنيا لاستعمال عناصر الإنتاج, خاصة التعامل مع الآلات الحديثة.

٦-مخاطر السوق : وتتمثل مخاطر السوق في تلك المتغيرات التي تتصف بالشمولية والتي تتأثر بها جميع نواحي الاقتصاد بصورة سلبية وتضعف قدرة المقترض على السداد مثل الأزمات الاقتصادية أو الحروب أو انخفاض سعر العملة المحلية أمام الأجنبية , مقاطعة السلع المحلية, انخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها الدولة وغيرها.(العلي,مصدر سابق,١٦٠)

يلاحظ أن هناك عدة مخاطر يمكن ان تواجه المشروعات الصغيرة منها عدم التسديد ويكون ناتج عن عدم احترام المدين التزاماته عند وصول تاريخ الاستحقاق وهذا حمل البنوك خسارة فادحة فهو الآخر يصبح في وضعية مدين باتجاه المودعين مما يسبب عجز في تحقيق الإيرادات والنفقات , وكذلك تتعرض المشروعات الصغيرة للخطر القانوني المتمثل بالوضعية القانونية التي تتبعها المؤسسة او النظام القانوني الذي تقوم عليه المؤسسة ,وكذلك تتعرض لخطر نوعية توافر البيانات والخدمات المقدمة في السوق اذا كانت غير مماثله مع متطلبات المستهلكين وغيرها من المخاطر.

المبحث الثاني

أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية

ركزت البحوث التي قام بها العديد من الاقتصاديين في انحاء متفرقة من العالم على إبراز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي ودوره في التنمية الاقتصادية, وان أحد هذه الأبحاث توصل إلى ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور مهم في مسألة التطور التكنولوجي وفي الابتكار والتجديد فالدراسات الميدانية في العديد من بلدان العالم قد أكدت ان أكثر من ٥٥% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بالتجديد والإبداع سواء في بضاعة أم في وسائل الإنتاج, ولو كان ذلك بطريقة تلقائية ومن قبيل الابتكار الجزئي والبسيط., ومن بين تلك الشركات ما لا يقل عن ١٠%كانت ابتكاراتها جذرية وقد غيرت هذه الدراسات القناعات السابقة المتمثلة بأن الشركات الكبيرة هي وحدها القادرة على المساهمة في عمليات الابتكار والإبداع التكنولوجي(الونداوي,٢٠٠٨, ١٢٣) , كما يمكن القول إن أفضل مثال على الاعتمادية والتكاملية بين المشروعات الصغيرة والكبيرة من ناحية اقتصادية ما يظهر من علاقة تنسيقية بين المنتج وتاجر الجملة والتجزئة

وصولاً إلى المستهلكين بالنهاية, فضلاً عن دور المشروعات الصغيرة كنقطة بداية ونهاية للمشروعات الكبيرة والعكس صحيح وهذا يختلف حسب نوع النشاط الذي تمارسه هذه المشروعات .

(عفانه, و ابوعبيد, ١٧ ,٢٠٠٤)

وازدادت أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشروعات الخاصة من اجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعومة من المؤسسات الدولية, وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة في تلبية رغبات الأفراد والرياديين في الاستغلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة, بما يسهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية , والبطالة , بتوفير فرص عمل, فضلاً عن الخدمات الإنتاجية

(فروانة,٢٠١٣ص٣٩)

كما وبدأت قناعة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تتوالى بأهمية الصناعات الصغيرة ودورها في تنمية الاقتصاد ففي منتصف عقد السبعينات تضاعفت أعداد الصناعات الصغيرة وباتت تمثل نسبة كبيرة تجاوزت ٩٥% من حجم المنشآت الصناعية القائمة والموجودة في العالم وتوظف أكثر من ٥٠% من إجمالي القوى العاملة اما مساهمتها في الناتج العالمي فتزيد على ٧٠% من السلع والخدمات, وتأتي هذه الأهمية من خلال المميزات والخصائص التي تتصف بها المشروعات الصناعية كهيكل اقتصادي واجتماعي, اذ نجد حجم مساهمتها ودورها في تنمية الاقتصاد من خلال النجاحات التي تحققت في البلدان المتقدمة بشكل واضح.(الطائي,٢٠٠٩,ص٢٩)

وان المشروعات الصغيرة لها دور كبير في التنمية الاقتصادية من خلالها يتم دعم النمو الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد وتوافر فرص عمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد فضلا عن كونها تؤدي دورا كبير في تقوية سياسة مكافحة البطالة والحد من الفقر وتقوية العلاقات بين القطاعات الاقتصادية إلى جانب ذلك فهي تؤدي إلى تشجيع روح الإبداع والاختراعات من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال الموارد المحلية الموجودة وتوسيع الأسواق وتنمية الطاقات البشرية وتعزيز القدرة التنافسية, فضلاً عن القدرة على خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الإنتاج

٤- **(عمر خلف,مصدر سابق,ص٣)** إذ تنبع أهمية المشروعات الصغيرة كوسيلة فاعلة لزيادة الإنتاج وتخفيض الكلف وان التطور الاقتصادي لأي دولة يعتمد على مدى قدرة مؤسساتها على الإنتاج على وفق المعايير الاقتصادية (العنزي, سعد علي حمود,٢٠١٤,ص٥) والجدول الآتي يوضح تطور عدد المشروعات وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة :

جدول (١)

تطور عدد المشروعات وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠١٤)

السنة	عدد المشروعات	عدد العاملين	قيمة الإنتاج (الف دينار)	قيمة مستلزمات الإنتاج (الف دينار)	إجمالي القيمة المضافة (الف دينار)
٢٠٠٤	١٧٥٩٩	٦٤٣٣٨	٨١٥٩٧٧٨٤٥	٥١٣٠٧١٥٧٢	٣٠٢٩٠٦٢٧٣
٢٠٠٥	١٠٠٨٨	٣٦٣٧٩	٦٥٨٦٥٥٣٦١	٣٨٢٢٥٤٢٠٦	١٤٥٥٨٣٧٨٩
٢٠٠٦	١١٦٢٠	٤٦٤٩٤	١١٠٣٧٥٦٧٩٤	٦١٧٠٩٥٦٨٧	٤٨٦٦٦١١٠٧
٢٠٠٧	١٣٤٠٦	٥٣٦٧٩	٨١٢٤٤١١٥١	٤٦٧١٨٩٧٣٧	٣٤٥٢٥١٤١٤

٢٠٠٨					
٢٠٠٩	١٠٢٨٩	٢٧٧٨٠	٨١٥٩٥٣٥٢٨	٣٨٩٢٣١٢٨٥	٤٢٦٧٢٢٢٤٣
٢٠١٠	١١١٣١	٣٦٨٩٨	١٥٥٦٣٣٦٠٠٩	٥٦٩٧٤٦٨٤٩	٩٨٦٥٨٩١٦٠
٢٠١١	٤٧٢٨١	١٤٥٣٨٥	٣٨٩٦٢٦٧٤٤٦	١٩٦٤٩٢١٤٧٤	١٩٣١٣٤٥٩٧٢
٢٠١٢	٤٣٦٦٩	١٤٦٢١٠	٤٥٦٧١٠١٩٧٠	٢٠٦٦٢٩٥٤٠٨	٢٥٠٠٨٠٦٥٦٢
٢٠١٣	٢٧٦٩٤	٩٢٠٥٩	٣٢٨٩٧١٠٣٧٢	١٩٠١١٢٠٤٩٠	١٣٨٨٥٨٩٨٨٢
٢٠١٤	٢١٨٠٩	٨٤٢٧٢	١٩٢٤٩٨٠٢٢٠	٩٣٢٤٦٩٨١٦	١٨٣١٧٣٠٤٠٤

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, المجموعة الإحصائية, الإحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة للسنوات(٢٠٠٤-٢٠١٤)

*إجمالي القيمة المضافة من اعداد الباحث

*القيمة المضافة= قيمة الإنتاج-قيمة مستلزمات الإنتاج

يوضح الجدول تطور المشروعات الصغيرة في جانبي الاستعمال والقيمة المضافة وكذلك تطور اعدادها للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤),اذ نلاحظ ان عدد المشروعات الصغيرة قد ارتفع من١٧٥٨٩٩مشروعا في عام ٢٠٠٤ إلى ٢١٨٠٩مشروعات في عام ٢٠١٤, اما عدد المشتغلين فكما هو معروف فان المشروعات الصغيرة تعتمد على الايدي العاملة بشكل كبير ,اذ يتضح من الجدول المذكورة آنفاً ان عدد العاملين فقد ارتفع من ٦٤٣٣٨ عاملا في سنه ٢٠٠٤ إلى ٨٤٢٧٢ عاملا في عام ٢٠٠١٤, اما فيما يتعلق بالقيمة المضافة قد ارتفعت من ٣٠٢٩٠٦٢٧٣مليون دينار في عام ٢٠٠٤إلى ١٨٣١٧٣٠٤٠٤مليون دينار في عام ٢٠١٤.

كما ويلاحظ في الشكل الآتي توزيع المشروعات الصغيرة حسب المحافظات في العراق لسنة ٢٠٠٦.

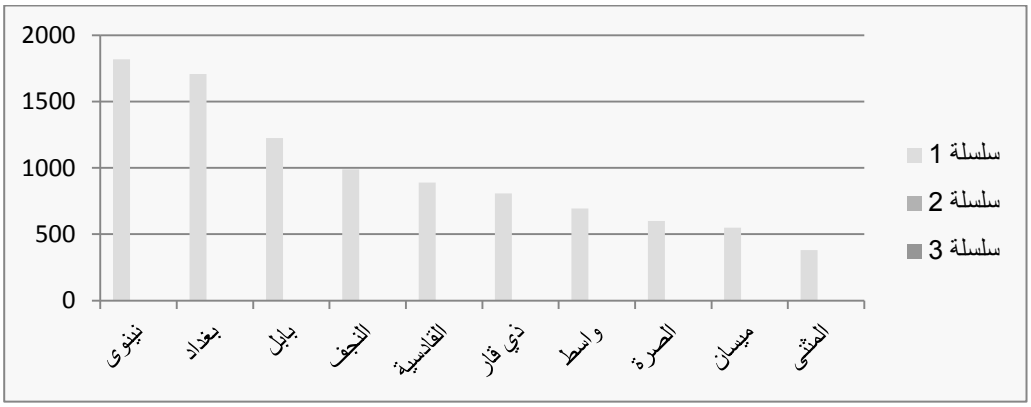

شكل (١)

توزيع المشروعات الصغيرة حسب المحافظات في العراق لسنة ٢٠٠٦

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , المجموعة الإحصائية, الإحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة لسنة ٢٠٠٦

المبحث الثالث

تجربة دول مختارة في تنمية الصناعات الصغيرة

أولاً: تجربة اليابان:-

يعد الاقتصاد الياباني ثاني اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية, وان المنشآت الصناعية الصغيرة أخذت دورها التنموي في الاقتصاد الياباني منذ بداية نهضتها الصناعية التي اعتمدت بالدرجة الأولى على تلك

الصناعات وان المنشآت الكبيرة في غالبها ماهي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل افقياً ورأسيا مكونة فيما بينها تلك المنشآت العملاقة , بعد الحرب العالمية الثانية(١٩٤٥) تبنت اليابان اعمار ما دمرته الحرب من بنى ارتكازية للاقتصاد بعدما أصبحت هناك فجوة تكنولوجية كبيرة بينها وبين الدول المتقدمة وفي مقدمتها أمريكا, فلم تقف اليابان مكتوفة الايدي , إذ بادرت بشراء ما يزيد على (٤٢) الف عقد نقل تكنولوجي من الدول الصناعية المتقدمة قامت بتطوير تلك العقود التي ساعدت اليابان على بناء اقتصادها.(الطائي, ٢٠٠٩, ٣٤)

وقد وضعت الحكومة اليابانية سياسة ثابتة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتصبح هذه المنشآت ذات قدرة تنافسية عالية. وقد تمثلت هذه السياسات في قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات الآتية: (عباس والسلامي,٢٠١٥,١١٨)

١- إصدار قانون للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وقانون آخر للجمعيات التعاونية.

٢- التشخيص العملي لمشكلات الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الإرشاد الفني من مؤسسات البحث للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٣- إنشاء معهد خاص لتدريب وتعليم العمالة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٤- إنشاء مركز للإعلام القومي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٥- إصدار قانون تطوير مقاولات الباطن مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: التجربة الصينية

ان التجربة الصينية أصبحت مثار دهشة العالم أجمع لما حققته من إنجازات بدأت آثارها تتضح بشكل جلي على الاقتصاد العالمي . ومن المتوقع لهذه التجربة أن تصبح الأكبر اقتصادياً في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ . لقد بلغت صادراتها أربعة مليارات , وارداتها ثلاثة مليارات دولار عام ١٩٧٢ والآن وصل كل منهما إلى ,165.8 194.9 مليار دولار على التوالي عام ١٩٩٩. وتعد الصين أكبر دائن لأمريكا إذ يفيض الميزان التجاري بينهما لصالحها بنحو ٤٠٠ مليار دولار. وفي عام ١٩٩٧ وصلت التجربة الصينية إلى ذروتها إذ حققت أعلى معدل نمو على الإطلاق لأي دولة وهو 9.7%. وتهتم الصين بالمشروعات الصغيرة على الرغم من عدم تحقيقها لأرباح ذات قيمة لسببين هما:

١- تأثير إنتاجها في الوضع الاقتصادي الكلي .

٢- أنها عنصر مؤثر في استقرار المجتمع.

وتعاني المشروعات الصغيرة من تخلف قدراتها التكنولوجية , وهو ما يؤثر في توجيهها نحو العلوم والتكنولوجيا.(عنبة,٢٠٠٨, ١٨٥)

ثالثاً: التجربة الايطالية

تعد التجربة الايطالية من أهم التجارب العالمية المثيرة للاهتمام ، إذ أكدت أن الوصول للتنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال الشركات الضخمة، فحينما يتميز الاقتصاد الايطالي الضخم بتكلفة عمالة عالية وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كوصفه من أهم وأقوى الاقتصادات العالمية، نجد أن هذا الاقتصاد الضخم يعتمد في الأساس على شركات صغيرة متناهية الصغر، لذلك نجد أنها أعلى نسبة ضمن دول الاتحاد الأوربي من حيث أعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من صغر حجم الشركات الصغيرة إلا أنها

استطاعت الوصول للعالمية وأصبحت من أقوى المصدرين للسلع ذات الجودة العالمة مثل: السلع الغذائية، المنسوجات , السيراميك , ماكينات المشغولات المعدنية, الماكنات الزراعية، وغيرها من السلع الاستهلاكية الأساسية. ويتركز سر نجاح تجربة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية ومنافستها في الأسواق العالمية في عدد من النقاط التي تم التوصل إليها من خلل النظرة المتعمقة لنظام عمل تلك الشركات وهي:

- عدم عدَ الشركات الصغيرة كياناً مستقلاً .
- على الرغم من المنافسة الشديدة بين تلك الشركات إلا أن هناك درجة كبيرة من التعاون والتنسيق .
- تتميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية.(فراونة,٢٠١٣,٤٦)

رابعاً: التجربة الهندية

تعد التجربة الهندية من أكثر التجارب نجاحاً في مجال المشروعات الصغيرة وكانت الهند الدولة القائدة التي تبنت التنمية المعتمدة على المشروعات الصغيرة بإصرار متأثرة بفلسفة غاندي المشهورة بتشجيع الأحجام الصغيرة وطبقا للتجربة الهندية فإن المشروعات الصغيرة تتدرج ضمن صلاحيات حكومات الولايات، إذ يضم قطاع المشروعات الصغيرة أكثر من ثلاثة ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة (٣٣%) من حجم المنتجات الصناعية الهندية, ويبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع (١١.٣%) سنويا كما وتبلغ قوة العمل الموظفة في قطاع المشروعات الصغيرة (١٧) مليون عامل ينتجون ما يعادل (١٠٧) مليارات دولار بنسبة (١٠%) من إجمالي الناتج القومي الهندي إذ إن الدعم والتشجيع الذي تقدمه الحكومة الهندية لهذا القطاع جعله يكون حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية للهند بسبب ما يعالج من بطالة وفقر اللذين يعاني منهما المجتمع الهندي, إذ تتبع القوة الدافعة لهذا القطاع من قدرته الكبيرة على خلق فرص عمل(الانباري,٢٠٠٨,٥٧), وطبقت الهند في عام ١٩٨٤ فكره stwp من خلال المركز القومي للأبحاث والدراسات , تتمثل فكرة step في إنشاء مؤسسة فنية او معمل أبحاث متخصص يقوم بمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة من المستثمرين الجدد وتوفير المعاونة الفنية والتكنولوجية والتسويقية لهم خلال مدة زمنية محددة تتراوح عادة مابين ثلاث إلى خمس سنوات مما يعمل على اخراج عناصر جديدة من شباب رجال الأعمال والمنظمين يتمتعون بمهارات تدريبية متطورة تساعدهم على تطوير مشروعاتهم لمواكبة التطور العالمي في تكنولوجيا المشروعات الصغيرة والمتوسطة , وقد تم توفير التمويل اللازم للمؤسسة من خلال مجموعه من الموارد يتمثل أهما بما يلي:(موقع ع النت :الشيمي,٢٠٠٨)

- الإعانات المقدمة من الضامنين كمساهمات عن طريق المؤسسة العلمية والمؤسسات التمويلية والدعم المباشر من الدولة
- الهبات والتبرعات
- العائد على الاستثمار
- المقابل المادي للخدمات التي تقدمها المؤسسة لأعضائها
- رسوم العضوية في نظام step

المبحث الرابع: واقع المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق

لنتمكن من معرفة واقع المشروعات الصغيرة لابد من معرفة إعداد هذه المشاريع وأهميتها النسبية بحسب المحافظات وأعداد المشتغلين فيها وغيرها من المؤشرات, إذ نجد ان النشاط الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في العراق يتسم بسمات الصناعة الحرفية التقليدية التي تركز على صناعة المواد الغذائية وخياطة الملابس وبعض الصناعات المعدنية وصناعة الجلود وغيرها من الصناعات. لذلك سنتناول هذه المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في العراق بشئ من التفصيل

أ- أعداد الصناعات الصغيرة

تم أخذ عينة لعدد من المشروعات الصناعية الصغيرة للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٤)م المبينة في الجدول (١)

جدول (١)

عدد المشروعات الصناعية الصغيرة (٢٠٠٤-٢٠١٦)م في العراق

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الصناعات الصغيرة	١٧٥٩٩	١٠٠٨٨	١١٦٢٠	١٣٤٠٦	-	١٠٢٨٩	١١١٣١	٤٧٢٨١	٤٣٦٦٩	٢٧٦٩٤	٢١٨٠٩	٢٢٤٨٠	٢٧٨٩٠

المصدر: وزارة التخطيط :الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, المجموعة الإحصائية, الإحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة لسنة(٢٠٠٤-٢٠١٦)

- البيانات لا تتضمن إقليم كردستان

إذ نجد من الجدول المذكور آنفاً أن عدد المشروعات الصغيرة خلال المدة المبينة بالجدول قد بلغ أعلى مستوى له في عام ٢٠١١م والبالغ ٤٧٢٨١ مشروعا في حين بلغ اوطأ مستوى له في عام ٢٠٠٥م والبالغ ١٠٠٨٨ مشروعا. ومن الجدير بالذكر ان ارتفاع أعدادها في عام ٢٠١١ ربما يعود إلى تطبيق الإعفاءات الضريبية في هذه السنة والتي قد شجعت الكثير من المستثمرين على التسجيل للإفادة من تلك المزايا فضلا عن بدء التحسن النسبي للوضع الاقتصادي

ج- التوزيع النسبي للصناعات الصغيرة وعدد المشتغلين فيها بحسب المحافظات :

يبين الجدول الآتي عدد المنشآت والمشتغلين فيها حسب كل محافظة وكما يلي:

جدول (٢)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها وأجورهم حسب المحافظات ٢٠١٤

اسم المحافظة	عدد المنشآت	الأهمية النسبية%	مجموع عدد المشتغلين
نينوى	-		-
كركوك	-		-
ديالى	١٥٩٩	٧.٣٣	٥٢٨٢
الانبار	-		-
بغداد	٣٩٦٥	١٨.١٨	٢٠٣٧٦
بابل	٣٧٩٦	١٧.٤٠	١٠١١٢
كربلاء	٣٤٩٥	١٦.٠٢	٢٣٢٤٤
واسط	١٧٨٨	٨.١٩	٤٦٦٠
صلاح الدين	-		-
النجف	١٩٣١	٨.٨٥	٥٧١٦
القادسية	١٠٢٩	٤.٧١	٢٨٠٢
المثنى	٥٣٧	٢.٤٦	٧٩٠
ذي قار	٩٣٨	٤.٣٠	٤٧١
ميسان	١٠٢٤	٤.٦٩	١٢٦٩
البصرة	١٧٠٧	٧.٨٢	١٧٩٨
المجموع	٢١٨٠٩	١٠٠	٨٤٢٧٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, المجموعة الإحصائية, الإحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة لسنة ٢٠١٤

- البيانات لا تتضمن أقليم كردستان

* الاهمية النسبية تم احتسابه من قبل الباحثة

نلاحظ من الجدول المذكورة آنفاً أن أكثر المحافظات العراقية التي تركزت الصناعات الصغيرة هي محافظة بغداد وجاءت بالمرتبة الأولى ١٨.١٨% وتوظف نحو ٢٠٣٧٦ عاملاً وتأتي محافظة بابل بالمرتبة الثانية بنسبة ١٧.٤٠% وتوظف نحو ١٠١١٢ عاملاً ومحافظة كربلاء بنسبة ١٦.٠٢% بالمرتبة الثالثة وتوظف ٢٣٢٤٤ عاملاً ,في حين جاءت محافظة البصرة بنسبة ٧.٨٢% وتوظف نحو ١٧٩٨ عاملاً. ويعد هذا الترتيب غير منطقي اقتصاديا , ولا يتفق مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بين مستوى المعيشة والكثافة السكانية وعدد الصناعات الصغيرة , اذ من المعروف ان المحافظات الثلاثة (نينوئ ,بغداد, البصرة) هي أكبر المحافظات من حيث الكثافة السكانية وأفضلها من حيث ارتفاع مستوى دخول الأفراد ومستوى المعيشة فضلا عن تركز النشاط الاقتصادي فيها . لكن نجد ان واقع هذه الصناعات يختلف عما كان في عام ٢٠٠١ اذ نجد على سبيل المثال ان محافظة بغداد يتمركز فيها حوالي أكثر من ربع الصناعات الصغيرة بنسبة ٢٧.٢% وهو توزيع منطقي لعدد هذه المشروعات نسبة إلى سكان مدينة بغداد إلى بقية المحافظات العراقية , ويبدو ان سبب هذا التناقض في اعداد المشروعات الصغيرة لعام ٢٠٠٥ يعود إلى الظروف الأمنية الصعبة وعدم استتباب الأمن في بغداد والتي مازالت تعاني منه والذي أدى بالضرورة إلى عدم الاستقرار الأمني ومن ثمَّ عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يحول دون مجازفة أصحاب المشروعات الصغيرة بأموالهم أو هجرة اغلبهم إلى خارج الوطن. وفي النهاية نلاحظ ان مجموع العاملين في الصناعات الصغيرة على مستوى العراق باستثناء المحافظات الشمالية قد بلغ ٣٦٣٧٩ عاملا لسنة ٢٠٠٥, ١(الناصح, احمد كامل حسن , ١٩٦)

يلاحظ في الشكل الآتي توزيع المشروعات الصغيرة بحسب المحافظات في العراق لسنة ٢٠١٤

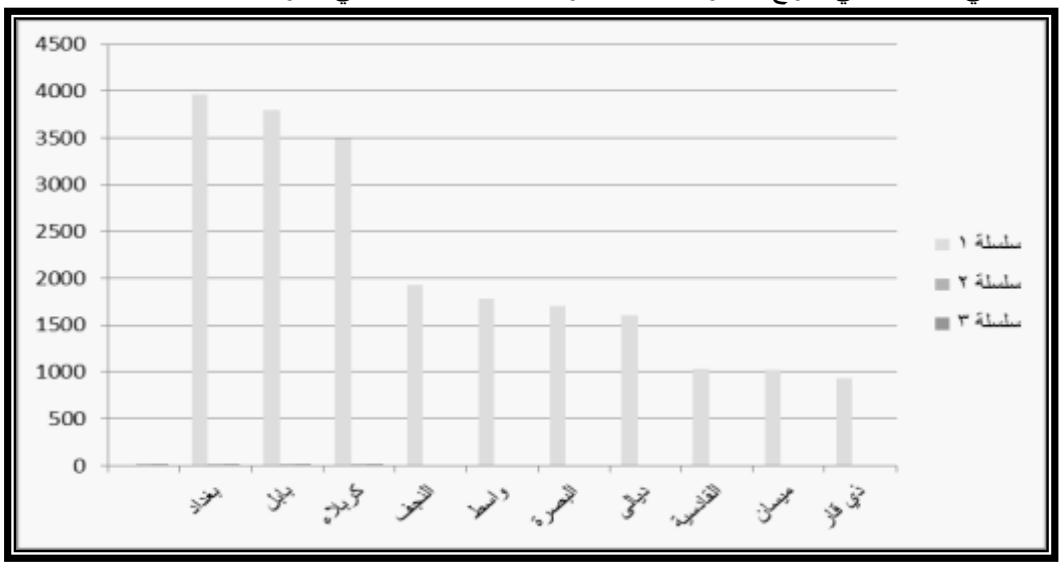

شكل (٢)

توزيع المشروعات الصغيرة بحسب المحافظات في العراق لسنة ٢٠١٤

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, المجموعة الإحصائية, الإحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة لسنة ٢٠١٤

أما الجداول الآتية فتوضح عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها وأجورهم حسب المحافظات للسنوات ٢٠١٥ \ ٢٠١٦ ٢٠١٤\٢٠١٧ وكما يأتي:

جدول (٣)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها وأجورهم حسب المحافظات ٢٠١٥

اسم المحافظة	عدد المنشآت	الأهمية النسبية	مجموع عدد المشتغلين
نينوى			
كركوك			
ديالى	١٥٧٤	7.00	٤٤٥٧
الانبار			
بغداد	٣٩٢٨	17.47	١٢٣٥٤
بابل	٣٩٠٩	17.39	٩٧٥٨
كربلاء	٣٦٣١	16.15	١١٥٥٤
واسط	١٨٤٢	8.19	٥٣٦٣
صلاح الدين			
النجف	١٩٣٧	8.62	٦٧٢٢
القادسية	١٠٩٩	4.89	٢٨٤٧
المثنى	٥٤٠	2.40	١٦١٠
ذي قار	١٢٠١	5.34	٣٧١٩
ميسان	١٠٦٦	4.75	٣٠٧٥
البصرة	١٧٥٣	7.80	٥٦٩٨
المجموع	٢٢٤٨٠	100	٦٧١٥٧

المصدر: وزارة التخطيط :الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, المجموعة الإحصائية, الإحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة لسنة ٢٠١٥

جدول (٤)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها وأجورهم حسب المحافظات ٢٠١٦

اسم المحافظة	عدد المنشآت	الأهمية النسبية	مجموع عدد المشتغلين
نينوى			
كركوك	١٦١٩	6.24	٦١٩٢
ديالى	١٦٥٨	6.39	٥٢٠٤
الانبار			١٢٥٨٩
بغداد	٤١١٠	15.83	٨٩٣٢
بابل	٣٩٠٩	15.05	١٣١١٠
كربلاء	٣٧٧٧	14.55	٥٤٤٣
واسط	١٨٦٥	7.18	٣١٧٧
صلاح الدين	٩٤٢	3.63	٨٥١٤
النجف	٢٠٧٥	7.99	٣٥٧١
القادسية	١٠٩٨	4.23	١٧٣٣
المثنى	٥٤٧	2.11	٣٣٦٠
ذي قار	١١٩٩	4.62	٣٣٦٠
ميسان	١٠٥٧	4.07	٢٤٨٣
البصرة	٢١١٠	8.13	٧٦١٣
المجموع	٢٥٩٦٦	100	٨١٩٢٠

المصدر: وزارة التخطيط :الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, المجموعة الإحصائية, الإحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة لسنة ٢٠١٦

جدول (٥)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها وأجورهم حسب المحافظات٢٠١٧

اسم المحافظة	عدد المنشآت	الأهمية النسبية	مجموع عدد المشتغلين
نينوى	975	3.500144	٣٣٧٩
كركوك	1340	4.810454	٧٠٩٧
ديالى	1614	4.794048	
الانبار	1796	6.447444	٦١١٣
بغداد	4002	14.36677	١٥٢٩٩
بابل	3900	14.00057	٩٩١٠
كربلاء	3646	13.08874	١٢٠٦٣
واسط	1809	6.494113	٦٢٥٩
صلاح الدين	896	3.216542	٢٩٢٥
النجف	1959	7.032596	٥٩٧٢
القادسية	1052	3.776565	٣٦٠٢
المثنى	539	1.934951	١٤٧٠
ذي قار	954	3.424756	٤٧٥٧
ميسان	1036	3.719127	٢٥٢٢
البصرة	2338	8.393165	٨١٠٠
المجموع	27856	100	٩٣٦٤٤

المصدر: وزارة التخطيط :الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, المجموعة الإحصائية, الإحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة لسنة ٢٠١٧

ت- طبيعة النشاط الصناعي وعدد العاملين بها

بهدف التعرف على واقع الصناعات الصغيرة لابد من معرفة طبيعة الأنشطة الصناعية الصغيرة التي تزاولها .

الجدول (٧) يبين عدد الصناعات الصغيرة وأعداد المشتغلين فيها حسب طبيعة النشاط الاقتصادي .

جدول (٥)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها حسب الصناعة لسنة ٢٠١٤

اسم الصناعة	عدد المنشآت	مجموع عدد المشتغلين	الأهمية النسبية للنشاط% *
مواد غذائية	٥١٧٩	٢٢٢٢٨	%٣٥.٢٩
المنسوجات	٣٠٠	٥٩٧	%٢.٠٥
الملابس	٢٤١٨	٣٦٢٠	%١٦.٤٨
جلود ومنتجاتها	٢	٨	%٠.٠١
منتجات كيمياوية	٥	١٧	%٠.٠٣
منتجات معدنية لا فلزية	١٦٠٤	٧٠٤٠	%١٠.٩٣
الأثاث	٥١٦٦	١٢٦١٣	%٣٥.٢١
المجموع	١٤٦٧٤	٤٦١٢٣	١٠٠

المصدر: المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, المجموعة الإحصائية, الإحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة لسنة ٢٠١٤

*تم احتسابه من قبل الباحثة

اذ يلاحظ من بيانات الجدول أن أنشطة المنشآت الصناعية الصغيرة تركزت في بعض الصناعات كصناعة المواد الغذائية التي بلغ عددها ٥١٧٩ مصنعا شكلت نسبة مساهمة قدرها ٣٥.٢٩% من مجموع المنشآت المذكورة وتوظف نحو ٢٢٢٢٨ عاملا, ثم تأتي بعد ذلك صناعة الأثاث التي بلغ عددها ٥١٦٦ مصنعا وبنسبة مساهمة قدرها ٣٥.٢٠% وتوظف نحو ١٢٦١٣ عاملا , في حين تأتي بالمرتبة الثالثة صناعة الملابس البالغة ٢٤١٨ مصنعا وبنسبة ١٦.٤٧% وتوظف نحو ٣٦٢٠ عاملا.

يلاحظ ان هذه الصناعة تتميز بإنتاجها أكبر قدر ممكن من المنتجات التي تتطلب استغلال أكبر قدر ممكن من العاملين وهذا بدوره يساعد في عملية التنمية الاقتصادية وكما يتضح لنا ان العاملين في الصناعات الصغيرة يؤدون وظيفة اقتصادية من خلال الأنشطة الاقتصادية المتاحة لهذه الصناعات واستيعاب عدد لابأس به من العاطلين عن العمل في اقتصاد العراق

جدول (٦)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها حسب الصناعة لسنة ٢٠١٥

اسم الصناعة	عدد المنشآت	مجموع عدد المشتغلين	الأهمية النسبية للنشاط
مواد غذائية	5277	25221	35.051
المنسوجات	332	570	2.20
الملابس	2689	4021	17.86
جلود ومنتجاتها	27	67	0.17
منتجات كيمياوية	6	29	0.039
منتجات معدنية لا فلزية	1595	6872	10.59
الأثاث	5139	12517	34.13
المجموع	15055	49297	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, المجموعة الإحصائية, الإحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة لسنة ٢٠١٥.

الاستنتاجات

١-أن دعم تمويل المشروعات الصغيرةيساعد على مضاعفة معدلات التشغيل وامتصاص البطالة

٢-المشروعات الصغيرة لها دور كبير في التنمية الاقتصادية من خلالها يتم دعم النمو الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد وتوافر فرص عمل إذ تقوم بتشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملةومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد.

٣-تتأثر المشروعات الصغيرة بألاحداث السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق, والتي غالباً ما كانت تؤثر في القطاع الصناعي بشكل عام.

٤-يظهر دور المصارف واضحا في تمويل المشاريع الصغيرة خاصة التجارية والمتخصصة.

المقترحات

١-ضرورة زيادة حجم تمويل المشروعات الصغيرة ، لتشجيع أصحابها نظرا لخبر تهم في هذا المجال في الدخول الى عالم التجارة المحلية (الاستيراد او التصدير) ، لتحقيق أكبر ربح لتحسين دخولهم . وبالتالي سوف ينعكس ذلك على تحسين المستوى المعيشي للنهوض من حالة المجتمع العراقي، وتقلل من نسبة البطالة.

٢-توفير الحماية لهذه المشروعات عبر تفعيل دور الرسوم والتعريفات الجمركية وإقامة المعارض للتعريف بمنتجات هذه المشروعات.

٣-توجيه البرامج والسياسات المحفزة نحو المشروعات الصناعية الصغيرة لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق الرفاه الاقتصادي وألاجتماعي.

٤-إنشاء هيأة مستقلة وعامة لدعم وتنمية وادارة المشروعات الصغيرة في العراق أسوةً بما معمول به في أغلب بلدان العالم, , وان يكون لها تمثيل في كل الوزارات والمحافظات والدوائر ذات العلاقة بقطاع المشاريع الصغيرة.

٥- تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة في العراق من خلال تقديم التمويل وسهوله الحصول على هذا التمويل.

٦- توسيع المبادرات الحكومية المتعلقة في تمويل المشروعات الصغيرة وعلى مبادرة أقرار تجربة البنك المركزي العراقي الاخيرة في إطلاق مبالغ التمويل لهذه المشروعات.

الهوامش

١- عباس والسلامى, علاء, محمد (٢٠١٥) "ريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة" الطبعة الاولى, دار التعليم الجامعي ,مصر.

٢-عبد الحميد, عبدالمطلب(٢٠٠٩) "إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة" الطبعة الاولى, دار الجامعية ,مصر.

٣-العطية, ماجدة, (٢٠٠٤) "إدارة المشروعات الصغيرة" الطبعة الثانية, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الاردن

٤-عقل, مفلح محمد (٢٠٠٦) "المدخل الى المشروعات الصغيرة" الطبعة الاولى , مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, الاردن

٥- عمر, ايمن علي(٢٠١٠) " دراسات في ادارة الصناعات والمشروعات الصغيرة" الطبعة الاولى, منشأة المعارف للنشر والتوزيع, مصر.

٦- يوسف ، توفيق عبد الرحيم ،(٢٠٠٢)" ادارة الاعمال التجارية الصغيرة " الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

٧- البرغثي, ونيس محمد احمد(٢٠١٤) " معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها" رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد, جامعة بنغازي.

٨-الدماغ, حنين جلال(٢٠١٠) " دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة " رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد, جامعة الازهر.

٩-زهرة, حمداني (٢٠١٢) " إشكالية تدويل الخطر المالي واثره على الاسواق المالية" رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة وهران.

١٠- شاكر, تمارا رعد(٢٠١٨) " الدور التنموي للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥" رسالة ماجستير, كلية اقتصاديات الاعمال, جامعة النهرين.

١١- عبد الكريم, علي فريد(٢٠١٢) " مبادرات القروض ودورها في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة" رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد جامعة بغداد.

١٢- المللي, قمر(٢٠١٥) " المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية" رسالة ماجستير, قسم المصارف والتأمين, جامعة دمشق.

١٣- نعيم,حسين شريف (٢٠١٥)" دور مؤسسات التمويل الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق" رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد, جامعة بغداد.

١٤- المشهراوي و الرملاوي, أحمد حسين وسام أكرم (٢٠١٥) " أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها" مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني(ص١٤٤).

١٥- الناصح ، أحمد كامل ، (٢٠٠٨)، وأقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها في التشغيل، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد التاسع والستون ،(ص ١٥٩ –ص ١٨٣)

١٦- المشهراوي و الرملاوي, أحمد حسين وسام أكرم (٢٠١٥) " أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها" مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني(ص١٤٤).

١٧- https://manifest.univ-ouargla.dz الشريف وايمان, دريحان , بومود "بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة احدث مصادر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

١٨- وزارة التخطيط :الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات, المجموعة الاحصائية, الاحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة لسنة(٢٠٠٤-٢٠١٦)

19- Weston, J., Besley, S. and Brigham, T., Essentials of managerial Finance University of California, Los Anglos, (The Dryden press), 1996.

20- Willy Muturi, FACTORS AFFECTING THE EFFECTIVENESS OF BANK CREDIT